

الوضع السياسي للجزائر (1960-1961)

أ. نايت قاسي إلياس

أستاذ مساعد "أ" بالمدرسة العليا للأستاذة بوزريعة

Resumé

Le 16 septembre 1959, à 20 heures, dans un discours radiotélévisé, le général de Gaulle lâche le mot "autodétermination". L'indépendance de l'Algérie est pour la première fois, est évoquée. C'est un "bascullement décisif", Les ultras de l'Algérie française crient à la trahison. L'armée est occupée par la guerre sur le terrain avec un très grand échec. Et les dirigeants algériens sont en conclave à Tunis depuis le 10 juillet, pour tenter de dépasser leurs profondes divisions.

Cet article tente de retracer en deux grandes parties la situation générale avant le début des négociations entre la délégation algérienne et française:

- 1- La crise des 100 jours déclenchée en 1959 à Tunis entre les dirigeants militaires.
- 2- Le conflit entre le Gouvernement provisoire de la République algérienne (GRPA) et l'état-major de l'ALN.
- 3- La semaine des barricades (24 Janvier - 1^{er} Février 1960).
- 4- Le putsch des généraux du 21 Avril 1961.
- 5- La création de l'OA.

الكلمات المفتاحية: مفاوضات افيان، اجتماع العقداء العشر، ديفول، الحكومة الجزائرية المؤقتة، هيئة الاركان العامة، اسبوع الحواجز، المنظمة العسكرية السرية، اجتماع طرابلس، مفاوضات افيان، تقرير المصير.

مقدمة:

شهدت سنتا 1960-1961 أحداثا سياسية حافلة، سواء في فرنسا أو في الجزائر، كان لها أثر هام على مستقبل الإحتلال الفرنسي للجزائر، حيث شكلت بداية المفاوضات بين الوفدين الجزائري والفرنسي تحد كبير، لكن التحد الاكبر كان ما كان يعيشه الطرفان

من تحديات داخلية، فالحكومة الفرنسية عاشت وضعا متازما بسبب مناهضة غلاة المعمرين والعسكريين لسياسة ديغول وبداية المواجهة بين الطرفين من خلال أسبوع الحواجز⁽¹⁾ ثم انقلاب الجنرالات الأربعة⁽²⁾ وميلاد منظمة الجيش السري و مخططها الرامي إلى إبطال المفاوضات والحفاظ على الجزائر فرنسية، بالموازاة مع ذلك شهدت الثورة هي الأخرى أزمة حادة نتيجة تناقضات ونزاعات داخلها أهمها اجتماع العقلاء العشرة⁽³⁾ وتداعياته وقرارات الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة⁽⁴⁾ وكذا الحصار المفروض على الثورة وما نتج عنه من صعوبات دفعت بقيادة الولاية الرابعة للقاء ديغول⁽⁵⁾، ناهيك عن الصراع والخلاف بين هيئة الأركان العسكرية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

أولا: التناقضات والنزاعات داخل الثورة:

عرفت الثورة الجزائرية أزمات كثيرة منذ انعقاد مؤتمر الصومام، وكانت في كل مرة تكلف الجزائر أثمنا باهضة في الأرواح، وبدلا من التوقف عند كل أزمة من أجل البحث عن أسبابها الحقيقية والعمل على اجتثاث المرض من أصله، فإن القيادات المختلفة والمتلاحقة كانت تفضل الحلول المؤقتة والأدوية المسكنة، وهي في ذلك مدفوعة بعوامل معقولة عند النظر إليها بمنظار المصلحة الآنية في ذلك الوقت.

أ- الإحتكام إلى القادة العسكريين:

قبيل انعقاد الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس ما بين 16 ديسمبر 1959 و 18 جانفي 1960، كانت الوضعية في الداخل والخارج مقلقة ومخيفة، فجيش التحرير الوطني معزول ومهمل في الداخل بفعل اشتداد الحصار على الثورة وتصاعد عمليات الجيش الفرنسي المكثفة والمركزة، والوحدات المجمدة في الحدود⁽⁶⁾.

وأمام ضعف ح.م.ج.ج. والخلافات الكبيرة بين أعضائها، قرّر المجتمعون تقوية الثورة عن طريق خلق قيادة موحدة منسجمة و ذات نفوذ في الداخل والخارج، وتحقيقا لهذا الهدف تقرر تشكيل لجنة من القادة العسكريين للتغلب على الصعاب التي تواجهها الثورة في الداخل وعلى الحدود⁽⁷⁾، ففي أفريل 1959 استدعي قادة الولايات إلى اجتماع

تونس للتحكيم في الخلافات الخطيرة التي جرت داخل ح.م.ج.ج، وفعلًا تمّ الاجتماع الذي عرف في ما بعد باجتماع العقدهاء العشرة الذي تواصل لأكثر من مئة يوم⁽⁸⁾.

وقد لمس قادة الولايات أنّ الأزمة أخطر ممّا صورتها ح.م.ج.ج واستخلصوا أنّ زمام تسيير الثورة على وشك أن يفلت من قيادة الخارج، في الوقت الذي كثرت الحملات والمناورات التي ما فتئت المخابرات الفرنسية تحيكتها، من خلال المناشير والإذاعات الموجهة للشعب الجزائري، تسعى فيه للإساءة ولتلطّيح صورة الحكومة.م.ج.ج ووصفها بغير المهتمة بما يعانيه الثوار في الداخل⁽⁹⁾.

وقد امتدت نقاشات العقدهاء العشرة إلى شهر ديسمبر 1959، ويبدو من خلال الاجتماع أنّ العقدهاء إنما كانوا يهيئون الأرضية لاجتماع مجلس الثورة لاحقا ليكلف بالمصادقة على القرارات التي يخرجون بها في اجتماعهم، لذلك فإنّ اجتماع العشرة الذي يعد نهاية للأزمة مفتوحة، مكن من معرفة حجم السرطان الذي ينخر مؤسسات الثورة وهذا ما تؤكده المذكرة التي أعدتها هيئة الأركان، والتي تقدمت بها لح.م.ج.ج.

ب- الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، قرارات وتدابير:

أمام الوضع السياسي الذي تواجهه الثورة جراء المشاريع السياسية التي اعتزم ديغول التعويل عليها لتصفيها، وتصاعد العمليات العسكرية في الجزائر، والقمع الذي يعانيه الشعب الجزائري، انعقدت الدورة الثالثة للمجلس الوطني في مقر المجلس التشريعي بطرابلس الغرب، و دامت ثلاثة وثلاثين (33) يوما⁽¹⁰⁾، من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960م. وبعد أن استمع المجلس للتقارير المتعلقة بنشاط ح.م.ج.ج انصرف إلى بحث الوضعية العسكرية واتخاذ مقررات تتعلق بالخطط العسكرية وتنظيم طاقة جهة.ت. ووتعزيزها، كما درس وضعية الشعب وكذلك السياسة التي تتبعها الحكومة الفرنسية لكبت الثورة، واتخذ تدابير في الميدان التنظيمي لتقوية الكفاح وجعله أكثر شدة وصرامة.

وقد أبرزت الدورة الاختلاف العميق حول سير الثورة و شدة الخلاف فيما يتعلق بمشاكل التنظيم وبالقضايا ذات الطابع العسكري و التنظيمي⁽¹¹⁾.

استمرت الدورة طيلة ثلاثة و ثلاثين (33) يوما م تحظ القضايا السياسية باهتمام كبير من المجلس الذي سارع إلى المصادقة على مشروع البرنامج و القوانين الأساسية من دون صعوبة ولا مناقشة معمّقة، ثم خصّص القسم الأكبر من وقته لمعالجة المشاكل العسكرية و تعيين القادة الجدد.

وقد أكدت مناقشات المجلس العنصر الجديد في توازن القوى الذي ظهر في اجتماع العقداء العشرة وهو بداية تراجع دور الباءات الثلاث بكامله. حسب فرحات عباس كانت الدورة الثالثة للمجلس الوطني من بيت الأساس عبارة عن محاكمة لكريم بلقاسم خاصة وبوصوف و بن طوبال من قبل العسكريين⁽¹²⁾، وبعد أيام من بداية الأشغال بات واضحا أنّ سلطة الثلاثي لم تعد مطلقة كما كانت، تجلّى ذلك في رفض اقتراحاتهم المتعلقة بإنشاء القيادة الجديدة حيث تمثّل مشروع الثلاثي بالنسبة للقيادة الجديدة هو إلغاء ح.م.ج.ج. والعودة إلى هيئة مصغرة شبيهة بلجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومام.

بعد الإنهاء من مناقشة التقارير و إخفاق الصيغة التي حاول الثلاثي فرضها بقي للمجلس أن يعالج المشاكل العسكرية و يعين حكومة جديدة ويحدد إستراتيجيته للمرحلة المقبلة، لأجل ذلك تشكّلت عدة لجان كان عليها أن تستمع لكل أعضاء المجلس لتسجيل آرائهم فيما يتعلق بتشكيل الحكومة، اتخذ المجلس في نهاية الأشغال قرارات هامة، حيث صادق أولا على مشروع البرنامج الذي أعدته اللجنة التحضيرية بسرعة وعلى نصين تأسيسيين هما القوانين الأساسية للجهة والمؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية، كانت السمة البارزة في البناء التأسيسي الذي سنته الدورة هي الخلط التام بين السلطات، فالسلطة السياسية (الجهة) ممتزجة بالسلطة العسكرية (جيش التحرير) من ناحية ومختلطة بجهاز الدولة من ناحية أخرى.

أما فيما يخص التنظيم الداخلي للثورة، فقد قرّر المجلس إنشاء هيئة قيادة الأركان وإلغاء وزارة القوات المسلحة و تعويضها بلجنة وزارية للحرب تتكون من كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف والأخضر طوبال، أما هيئة الأركان فأسندت مهمة قيادتها للعقيد هواري بومدين وتتكون من علي منجلي وقايد أحمد و رابح زراي المدعو عز الدين، و شرعت الهيئة في ممارسة مهامها ابتداء من 23 فيفري 1960، وكان الإعتقاد عند تشكيل هذه الهيئة هو توحيد جيش.ت.و وجعله يناضل تحت قيادة موحّدة، وبالتالي سيصبح أكثر انسجاما

وفعالية من ذي قبل سواء في الداخل أو في الخارج⁽¹³⁾، كما قرّر المجلس في نفس الدورة عودة ضباط ج.ت.و إلى داخل الوطن، معنى ذلك أنّ قيادة الأركان يجب أن تغادر الأراضي التونسية، إذ كانت تريد الإشراف الفعلي على سائر الولايات.

ج- الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العسكرية:

كانت مجريات الأمور في اجتماع العشرة والدورة الثالثة للمجلس الوطني قد مكنت القادة العسكريين، وفي مقدمتهم العقيد هواري بومدين وأعضاء قيادة الأركان من اكتشاف عيوب القادة الأساسيين في قمة الجبهة، وعلى رأسهم الباءات الثلاث، وأظهرت لهم الخلافات والصراعات التي كانت تمزقهم⁽¹⁴⁾. وقد تميز الوضع العسكري سنة 1960 بميزتين بارزتين هما تراجع دور ج.ت.و في الداخل وتزايد قوة جيش الحدود الذي أصبح القوة المسلحة الأساسية للجبهة، ففي مدة قصيرة استطاعت هيئة قيادة الأركان أن تقيم سلطة مركزية قوية بحيث أصبحت وحدات الجيش منضبطة و مطيعة للقيادة وأصبح جيش الحدود قوامه 23 فيلقا يضاف إليها خمس كتائب ثقيلة ومن هنا أصبح للثورة جيشان: جيش في الداخل هدفه المقدس محدد وهو حماية الثورة وجيش في الحدود يسعى للوصول إلى السلطة.

وبعد تراجع دور الولايات، أصبح جيش الحدود القوة الضاربة الأولى لحرب التحرير، وشهد هذا الجيش وفرة الأسلحة و المعدات و كذلك التأطير السياسي والإيديولوجي، فقد تمكن العقيد بومدين من أن يعيد تنظيم الوحدات الحدودية في ظرف قصير وتمكّن من القضاء على حالة الفوضى التي كانت سائدة بصرامته المعهودة، فاختفت الولاءات الجهوية والمحلية وحلّ محلها نظام الجيوش المحلية القائم على مبادئ التدرج العسكري والطاعة والإنضباط والولاء للمؤسسة للأشخاص، كما تخلّت هيئة الأركان عن محاولات العبور التي كانت تسبب خسائر كبيرة في الأرواح، وقرّرت أن يكون دور جيش الحدود هو تكثيف الهجمات على الحدود لتجميد أكبر عدد ممكن من القوات الفرنسية هناك تخفيفا للضغط على الجبال.

ضمن هذه الظروف والخلفيات نشبت خلافات معقدة على مستوى القمة حول صلاحيات سير الحرب بين اللجنة الوزارية و بين هيئة الأركان العامة، مكنت العقيد هواري بومدين

من سحب البساط من تحت أقدام اللجنة الوزارية. ثم سار منذ جانفي 1960 نحو سحب السلطة من ح.م.ج.ج و من فرحات عباس الذي لا يثق في اعتداله⁽¹⁵⁾، في الوقت نفسه اتّضح أنّ الخلافات التي كانت موجودة بين أعضاء ح.م.ج.ج قد عرقلت نشاطاتها السياسية والدبلوماسية والعسكرية، وتحوّلت في النهاية إلى صراع سياسي بين القادة العسكريين وبين ح.م.ج.ج وهيئة الأركان العامة للجيش.

والحقيقة أنّ ح.م.ج.ج التي كانت موجودة بالخارج لم تعد تملك أي قوة عسكرية تعول عليها للسيطرة على الوضع بالحدود، ومن هنا كانت مسألة التحكم في الولايات ورقة أساسية في طبق الصراع على السلطة بين الطرفين، فكانت هيئة الأركان تريد أن تعزز سلطتها ونفوذها من خلال جيش الداخل في الوقت الذي أدركت اللجنة الوزارية -بعد أن أفلت من رقابتها جيش الحدود- أن الإحتفاظ بالسلطة لن يأتي إلا بالحفاظ على ولاء جيش الداخل لها، ولأجل ذلك استصدرت اللجنة الوزارية من ح.م.ج.ج قرارا يقضي بدخول هيئة الأركان إلى الجزائر قبل تاريخ 31 مارس 1961، فكان القرار مناورا محرّجة لهيئة الأركان المصمّمة على البقاء في الخارج، لاسيما و أنّها كانت مصممة على عدم المخاطرة وقد ينجر عن ذلك فقدانها السيطرة على جيش الحدود⁽¹⁶⁾.

أما ثانياً فكان الخلاف بين الطرفين حول زيادة قوات الجيش في الخارج بالتجنيد في أوساط الفلاحين سواء في تونس أو المغرب و هذا ما أيّدته هيئة.أ.ع وشرعت في تجنيد هؤلاء دون موافقة اللجنة الوزارية التي كانت معارضة لتجنيد وحدات جديدة قد تبقى مجمّدة في الحدود، كما طالبت هيئة.أ.ع بتجنيد الأطباء والطلبة ورفض اللجنة الوزارية لهذا الإجراء.

وثالثها فيتمثل في مسألة المفاوضات التي اتخذتها هيئة.أ.ع كفرصة لمهاجمة ح.م.ج.ج من بدء الاتصالات الأولى في مولان إلى التوقيع على اتفاقيات إيفيان، فيرى عموم المؤرخين أنّ موقف الهيئة من المفاوضات كان غامضا، بحيث لم تكن ضد قيامها⁽¹⁷⁾ وكثيرا ما أعلنت أنّها تسعى لتحقيق السلم ولا تنكر ضرورة التوصل إلى تسوية، لكنّها غالبا ما كانت تعترض على الطريقة التي اتبعتها ح.م.ج.ج في إدارة المفاوضات وشكّكت في الأشخاص المفوضين لهذه العملية وكالت لهم الكثير من التهم، ظهر ذلك في انتقادات هيئة.أ.ع بعد محادثات مولان، ازدادت لهجة هيئة.أ.ع حدة على إثر إعلان بدء مفاوضات إيفيان الأولى في 07 أفريل 1961 إذ قامت بحملة تجريح و انتقاد استهدفت شخص كريم بلقاسم الذي عين كرئيس

للفد المفاوضات، فكانت للهجة المستعملة على أنّ هيئة الأركان حريصة على إنهاء الحرب، لكنّها لا توافق على التنازلات التي سوف ينجح ديغول في انتزاعها من سياسي ح.م.ج.ج. في شهر جوان 1961 كانت الحصيلة إذا كمية من الخلافات المتراكمة بين هيئة أ.ع. و ح.م.ج.ج. بحيث صار الانفجار واردا و لم يبق لوقوعه سوى المبررات أو الذرائع اللازمة. وفي ظلّ الخلافات حول السلطة على الولايات ومضاعفة قوات جيش الحدود وتجنيد الطلبة والأطباء، والمفاوضات مع الحكومة الفرنسية، نجد أنّ هذه المسائل لم تكن تنطوي على دلالة سياسية كافية لتبرير ما أحدثته من آثار في تصعيد الأزمة بين الطرفين.

ثانيا - المواجهة بين ديغول والجيش:

ظهرت ملامح التملل في الرأي العام الفرنسي جراء وقائع الثورة، فقد احدثت نجاحات الثورة التحريرية حالة احباط شديدة على الفرنسيين و اصبحت المطالبة بمخرج من هذا المستنقع، فكان خطاب ديغول المتلفز استجابة لمطلب الرأي العام الفرنسي ورضوخا لمنطق الطرف الجزائري.

أ- أسبوع الحواجز وبداية المواجهة :

لقد كان تاريخ 16 سبتمبر 1959 بالنسبة للمستوطنين عبارة عن قنبلة انفجرت، فلقد اعترف ديغول بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم وقد كانت أولى ردود أفعالهم عنيفة والتي عبر عنها روبير مارتان بسخط واحتقار لاسيما على الإختيار الأول وهو الانفصال وقال بأنّه إهانة لموتانا ولكرامة فرنسا⁽¹⁸⁾.

وقد صرخ المستوطنون بأعلى أصواتهم بالخيانة والتخلي، ومنذ أن تفوّه ديغول بكلمة تقرير المصير وهم في صراع مع الزمن، فبدأوا يتهياؤون بالتنسيق مع قادة الجيش للدفاع عن الجزائر الفرنسية، وقادوا بواحد التمرد على أعلى المستويات، ففي منتصف شهر جانفي 1960 استقبل الجنرال ماسو مراسل جريدة ألمانية تصدر في ميونيخ وقد كشف للصحفي الألماني استيائه من سياسة الحكومة الفرنسية الغامضة اتجاه الجزائر الفرنسية وبأنّه يعارضها وهو على استعداد لمقاومتها بجميع الوسائل عندما يقتضي الحال ذلك، ولمّا سأله الصحفي عمّا إذا كان الجيش سيتمثل لأوامر رئيس الدولة أجاب: "إنني شخصيا

والأغلبية الكبيرة من الضباط الذين يتواجدون في مركز المسؤولية، لن ننفذ الأوامر التي يعطيها رئيس الدولة بدون شروط"⁽¹⁹⁾.

ومما لاشك فيه أن تصريح ماسو لم يكن بريئا ولا عفويا، ولكنه جاء نتيجة مشاور وتفاهم مع غلاة المعمرين الذين كان النائب لاغيارد يتزعم نشاطهم، لكن ديغول لم يكن راضيا عن سياسته المفروضة عليه بواسطة الضغوطات السياسية والعسكرية للثورة⁽²⁰⁾، وبما أن ديغول لم يطق صبرا على تحمل مثل هذا التحدي والتداول على نفوذه وهيبته الدستورية، أمر باستدعاء ماسو إلى فرنسا وعزله وإعفائه من منصبه⁽²¹⁾.

وقد كان قرار عزل ماسو بمثابة الشرارة الأولى لأول تمرد علني يقوم به المستوطنون الأوروبيون برعاية الجيش، حيث أعلن لاغيارد يوم 22 جانفي 1960 عن احتلاله لجامعة الجزائر على رأس مجموعات من الأرجل السوداء ووحدات الدفاع المحلي ووجه نداء للسكان الأوربيين ليتظاهروا عشية اليوم الذي بعده للتدليل على تضامنهم مع المتمردين ولإرغام الحكومة الفرنسية على مواجهة سياستها

وبالفعل فإن المظاهرات التي جرت صاحبة لم تمنع من توجيه ديغول أوامره لكل من شال ودولوفري لاستخدام العنف في سبيل استرجاع الهدوء، ولما أحس ديغول أن ثمة ترددا في موقف القائد الأعلى للقوات المسلحة، وخوفا من اتساع عدوى التمرد والعصيان، وجه ديغول في يوم التاسع والعشرين من الشهر خطابا متلفزا أعلن فيه للشعب الفرنسي على أن تقرير المصير قرار حكومي صادق عليه الشعب الفرنسي والبرلمان، ووافقت عليه الأمة الفرنسية على أنه المخرج الوحيد الذي بقي ممكنا.

وبسبب هذه الفوضى ذهب الجنرال شال ودولوفري إلى باريس لمقابلة ديغول، فوعدهما هذا الأخير بأنه لن يكون هناك تفاوض مع جهة ت.و، وأمرهما بالإنضباط وإعادة الأمور إلى نصابها، لذلك عادا إلى الجزائر لقمع التمرد، وفعلا تدخل الجيش بقوة في اليوم الموالي للخطاب وقضى على التمرد في الفاتح من شهر فيفري 1960 برفع الحواجز وتنظيف الطرقات واعتقال رؤوس التمرد.

صحيح أن ديغول قد واجه التمرد بحزم منذ بدايته، لكن ذلك لم يكن حبا في الجزائر ورغبة في تمكين الجزائريين من حقهم في تقرير مصيرهم، فهو وإن تظاهر بالجنوح

إلى السلم من خلال تصريحاته الداعية جهة.ت.و إلى التفاوض بالمقابل فهو من أمر بتصعيد العمل العسكري ضد الجزائريين للقضاء على جهة.ت.و، ولإبراز القوة الثالثة من خلال عدة محاولات لزرع الشقاق في صفوف الثورة⁽²²⁾.

ب- انقلاب الجنرالات الأربعة:

أدرك الجنرال ديغول بأن جيش إفريقيا سيف ذو حدين، فهو أداة لفرض التهدئة في الجزائر، كما هو عبئ ثقيل على الإقتصاد الفرنسي بمقداره الذي فاق الخمسمائة ألف عسكري دون ملحقاته، الأخطر من ذلك تسيّسه و تدخله في لجان الإنقاذ ونفوذه في الجزائر واحتمال تحوّلِهِ إلى أداة تهديد للوحدة الوطنية الفرنسية، لهذا قرّر الجنرال ديغول إبعاد الجيش عن السياسة وإرسال رؤوس التمرد خارج الجزائر و القبض على السلطة وتدعيم مركزه من خلال استفتاء الثامن جانفي 1961.

أحسن العسكريون بانهيار موقفهم و ذهاب نفوذهم لصالح الجنرال ديغول والموالين له من أمثال جون موران ودولوفري لذلك قرّروا استرجاع سلطتهم بالتآمر والإنقلاب⁽²³⁾، وكانت ذرائعهم في ذلك كثيرة و منها الحفاظ على القسم و إبقاء الجزائر فرنسية وعدم التخلي عن حركة المتعاونين والوفاء للعساكر الفرنسيين الذين ماتوا لأجل الجزائر الفرنسية والوقوف في وجه مسار الخيانة الديغولية، لاسيما بعد إعلانه عن لقاء جديد بين جهة.ت.و و الحكومة الفرنسية في إيفيان، فإذا كان أسبوع الحواجز قد شكل في جانفي 1960 م رد المستوطنين الفرنسيين على تقرير المصير الذي أعلن عنه في 16 من شهر سبتمبر 1959 م، فإنّ انقلاب الجنرالات من 22 إلى 26 أفريل 1961 جسّد

تمرد "قادة الوحدات العسكرية" عند الإعلان عن افتتاح المفاوضات.

إنّ تمرد أفريل من عام 1961 م في الحقيقة هو تطور حتمي لأسلوب الغموض والتردد في مسار سياسة الجمهورية الخامسة في الجزائر، على رأسها سياسة الجنرال ديغول، فسياسة الغموض أطالت من أمد الحرب، وأضاعت الكثير من الوقت، في ظلّ هذه الظروف كان رؤوس التمرد يعتبرون هذا الهامش من الوقت فرصة حياة أو موت لإنقاذ الجزائر الفرنسية، لكن الأمور ازدادت سوءا منذ إعلان ديغول صراحة عن "الجزائر جزائرية".

إنّ مسار السياسة الديغولية، وفشل المنظمات الأوربية المناوئة لسياسته في وقفه، وضغط الثورة الجزائرية أدت إلى نتيجتين هامتين هما: إنشاء منظمة الجيش السري وتفكير العسكريين في انقلاب أفريل 1961⁽²⁴⁾.

وتعد مداخلة الجنرال ديغول التي ألقاها خلال المؤتمر الصحفي الذي نظّم في الحادي عشر شهر أفريل 1961 القفزة التي أفاضت الكأس، فقد بات انعكاسا للصورة الحقيقية التي آلت إليها فرنسا بسبب الثورة الجزائرية حيث صرّح "إذا أرادت فرنسا مخرجا فعليها أن لا تبقى متمسكة بواجبات وأعباء موروثة عن ماضي كولونيالي وأن لا تتشبّث باحتلال باهظ الثمن دام وبدون مخرج" وأضاف "في عالمنا هذا والزمن الذي نعيش فيه لم يعد لفرنسا أيّ صالح لإبقاء الجزائر التي اختارت مصيرا آخرتحت سلطتها وتبعيتها..إنّ صالحنا هو إزالة الإحتلال، و بالتالي فهي سياستنا"، ومما ذكره: "إنّ الدولة الجزائرية ستكون حرة في الداخل و الخارج"⁽²⁵⁾.

ويبدو أنّ الجنرال ديغول قد كان مطمئنا للوضع بعد حلّه للمنظمات المتطرفة، وإبعاده للعناصر المتمردة داخل الجيش، لكن الواقع أنّ مخطط الانقلاب كان جاهزا وكان الجنرال شال ينتظر فقط سماع الخطاب لكي يعلن قيادته للإنقلاب العسكري، لاسيما أنّ هذه الطريقة في معالجة القضية الجزائرية اعتبرها شال استسلامية ومخلّة بالشرف الفرنسي، وفي إعلانه- الجنرال شال- في يوم 22 أفريل وضع قائمة بتنديداته: "أفادتنا حكومة التخلي تباعا: الجزائر فرنسية، الجزائر في فرنسا، الجزائر جزائرية والجزائر مستقلة ومشاركة مع فرنسا " هاهي تستعد الآن لتسلم الجزائر لمنظمة التمرد الخارجية"⁽²⁶⁾

وبالفعل في ليلة 22 أفريل 1961 قام الجنرالات الأربعة بانقلاب وتمرد عسكري في الجزائر على سياسة ديغول، و ذلك بالتعاون مع بعض الضباط الفرنسيين المتحيزين و الطموحين المتعصبين⁽²⁷⁾.

وقد كان مخططهم الانقلابي يفتقر إلى الكثير من العقلانية والتبصر ورغم ذلك كان المسؤولين عن الحركة في اندفاعهم العاطفي يعتقدون أن تجسيده على أرض الواقع سهلا⁽²⁸⁾.

هيئة الأركان هذه المكونة من الجنرالات الأربعة كان تحت تصرفها 15 سارية أغليبتها من المظليين واللفيف الأجنبي والكومندوسات الخاصة، ومن ميليشيات منظمة الجيش السري الحديث النشأة، ووضعت خطة للإستيلاء على النقاط الحيوية في الجزائر، وقد تنقل سرا إلى الجزائر الجنرالان شال و زيلر على متن طائرة تابعة للقوات الجوية الفرنسية.

في هذه الليلة أعطى الجنرال شال الأوامر لوححدات المظليين للزحف على العاصمة، وما كاد يكون الفجر حتى وقعت كل المراكز الحساسة تحت سيطرته وتم اعتقال المندوب العام للحكومة جون موران ومساعديه وكبار الضباط ومسؤولي مصالح الأمن الذين رفضوا المشاركة في الانقلاب.

يوم السبت صباحا كانت العاصمة قد وقعت في أيدي الانقلابيين الذين استولوا على المباني العامة والمراكز الحساسة فيها وتحكموا في الإذاعة والتلفزيون، بدأت إذاعة الجزائر تبث البيانات المعلنة عن حالة الحصار، وانتقال السلطة إلى الجيش موضحين أنّ الأفراد الذين شاركوا في مشروع التخلي عن الجزائر والصحراء سيحالون أمام محكمة عسكرية تنشأ للنظر في الجرائم المرتكبة ضد أمن الدولة⁽²⁹⁾.

تفطنت جهة ت.و لهذه المؤامرة الانقلابية منذ اليوم الأول، فبعد تحليل أولي وسريع تأكد قادة ح.م.ج.ج بأنّ هذا الفعل الانقلابي ليس من فعل الحكومة الفرنسية، بل من صنع أطراف أخرى تسعى لضرب المفاوضات الجزائرية الفرنسية، لذلك وعلى لسان رئيسها فرحات عباس أعلنت ح.م.ج.ج على أمواج إذاعة تونس يوم 22 أفريل بأنّ هذا العمل هو من صنع حفنة من الضباط المتمردين، ويريدون من خلاله وقف عجلة التاريخ ويسعون لإبقاء الجزائر في حضيض الاستعمار⁽³⁰⁾، وطالهم بالوحدة واليقضة.

كان اليوم الأول للانقلاب بمثابة يوم النصر و السعادة⁽³¹⁾ للمستوطنين الأوروبيين، إلا أنه وفي مساء يوم الأحد الثالث والعشرون من شهر أفريل 1961 وعلى الساعة الثامنة مساء ظهر الجنرال ديغول على شاشة التلفزيون مرتديا الزي العسكري وممّا جاء في خطابه "لقد أقيم في الجزائر نظام تمردى بواسطة عصيان عسكري، لهذا النظام ظاهر يتمثل في أربعة جنرالات متقاعدين، له واقع تجسده مجموعة من الضباط المتحزبين والطموحين المتعصبين".

هذا الخطاب كان من أسباب الإهيار الذي تواصل في اليومين المتتاليين، ففي اليوم الثاني ظهرت مؤشرات الفشل بسبب سوء التحضير، وخشية الكثير من الضباط والجنود أن يتورطوا في محاولة غير مضمونة النتائج والعواقب.

في يوم 1961/04/25 سلم شال نفسه لرجال الدرك الفرنسي، أما سالان وجوهود فدخلا السرية وواصلوا نشاطهما في قيادة منظمة OAS قبل أن يلحقا بزميلهما شال وزير بسجن لاصانتي بعد حوالي ستة أشهر⁽³²⁾، انهار الانقلاب بعد أربعة أيام لكن الإنذار كان قاسيا وإذا كان هناك من استنتاج فهو أنّ تدهور الوضع السياسي المقدم قد طال قيادات الجيش، وشكّلت للفرنسيين تهديدا لمؤسساتهم وحرّياتهم، وقد أدرك ديغول ذلك بقوله : "من الواضح أنّ وحدة وتقدم وسمعة الشعب الفرنسي مهددة بمجملها ومستقبله مسدود طالما لم تحل المسألة الجزائرية"⁽³³⁾. إنّ هذا الانقلاب الذي أريد له إنقاذ الجزائر الفرنسية كاد أن يذهب بالجمهورية الفرنسية الخامسة، و رغم تغلّب ديغول على جنرالاته العصاة، لكن الخطر بقي داهما حتميا⁽³⁴⁾.

ج- ميلاد منظمة الجيش السري وعرقلتها سياسة ديغول :

أظهرت الأحداث الأنفة الذكر أنّ الثورة الجزائرية انعكست سلبا على العلاقة بين باريس والجزائر، فالجنرال ديغول يرى أنّ المستوطنين هم حجرة عثرة أمام تطبيق مشروع تقرير المصير، والمستوطنون بدورهم ينظرون إليه على أنّه الحاجز أمام الجزائر الفرنسية، هذا ما ساهم في تحول الصراع من فرنسي جزائري إلى فرنسي فرنسي والسبب في ذلك أنّ الثورة فرضت نفسها عسكريا وسياسيا ودبلوماسيا⁽³⁵⁾، وإبرادة فولاذية حاول ديغول أن يضع المستوطنين أمام الأمر الواقع بدل العمل على إقناعهم، فقد أمر مبعوثيه بتكثيف الاتصالات مع جبهة ت.و للجلوس إلى مائدة المفاوضات لحل المشكل الجزائري، لذا قرّر المستوطنون بأن يقامروا بكل ما لديهم عليهم يحققون ما يصبون إليه فسارعوا في إنشاء تنظيم عسكري خاص بهم يسمى منظمة الجيش السري OAS، وينطلق بعض المؤرخين الفرنسيين في التاريخ للمنظمة ابتداء من مظاهرات الحادي عشر من ديسمبر 1960، ورغم حديث بعض المؤرخين أيضا عن نهاية شهر جانفي كتاريخ تأسست فيه، فإن هناك شبه إجماع لدى أكثرية المؤرخين والسياسيين على أنّ قيام المنظمة جرى في شهر فبراير من عام 1961، و يؤكد هذا الرأي إيف كوريار⁽³⁶⁾ و دولاري و لوسيان بيتزلان⁽³⁷⁾ وآخرون.

والواقع أنّ هناك أحداث كثيرة سبقت شهر فيفري 1961 ومهدّت لتأسيس هذا التنظيم كما أثرت بعنف على متطري في الجزائر الفرنسية فقد تبع فشل أسبوع الحواجز حل الجبهة الوطنية الفرنسية FNF و متابعة عناصرها، كما فشلت مظاهرات بداية شهر ديسمبر التي قادها المستوطنون الأوروبيون، وأدى ذلك لحل جبهة الجزائر الفرنسية واعتراف الأمم المتحدة بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم.

في الوقت نفسه اعتبر استفتاء 8 جانفي 1960 نكسة للمستوطنين، فهم ليسوا ضحية خيانة ديغول فحسب، وإنما حتى الشعب الفرنسي قد تخلى عنهم، تبع ذلك اتصالات كثيفة بين إسبانيا وفرنسا و الجزائر أمام مرأى الشرطة الفرنسية والإسبانية، وقد أشار سوزيني إلى اجتماع جرى نهاية شهر فبراير بفندق برنيسيسا بمدرير حضره المدنيون الهاربون المجتمعون حول سالان لفرض اندماج جميع المنظمات الأوروبية الموجودة بالجزائر وقد صرح سوزيني في هذا الاجتماع "يجب أن تتصف هذه الحركة بالوحدة في القمة مع ترك حرية الحركة في القاعدة" في حين قال لغيارد: "يجب أن نشكل في الجزائر جهاز قتال ثوري حقيقي من المدنيين فقط".

وقد تمكنت المنظمة من جمع أكثر من مليوني فرنك قديم في هذه المرحلة، ودفع أكثر من ستة ملايين أخرى لجماعة مدرير خلال ستة أشهر⁽³⁸⁾ كما عملت المنظمة على نقل الأسلحة والأموال، لقد كانت OAS عجيبة بتركيبها الغريبة التي لا تجمعها سوى الرغبة في منع المفاوضات بين الحكومة الفرنسية و جبهة ت.و من الوصول إلى وقف إطلاق النار.

بسرعة فائقة تمكنت OAS من استقطاب أعداد كبيرة من الأوروبيين الذين ظنوا أنّ سياسة العنف تقود حتما إلى إرغام الحكومة الفرنسية على فتح أبواب الحوار، وإشراك منظمهم في المفاوضات التي باتت قريبا أن تنطلق في إيفيان⁽³⁹⁾، من جهة أخرى وجد الفارون من الجيش الفرنسي، و لاسيما منهم أفراد اللفياف الأجنبي ملجأ في مجموعات دوقالدار الإرهابية وأدى كل ذلك إلى ظهور جناح فاعل في الجيش النظامي لا يخفي تعاطفه مع المدافعين عن الجزائر الفرنسية.

ومما تميّزت به OAS هو الغموض السياسي والإيدولوجي والإرتجالية، وهي كلّها صفات متأنية عن اختلاف المشارب التي ارتوى منها مؤسسوها وقادتها الفاعلون، ويمكن أن نلاحظ الاختلاف الجوهرية في القادة المؤسسون حول الأهداف النهائية والوسائل الممكنة لبلوغ تلك الأهداف،

فجوهو وغودار يرون أنّ هدف المنظمة الأساسي هو محاربة جبهة ت.و ومن ثم فإنّهما يعتبران مصالح الأمن الفرنسية و بعض الضباط السامين في الجيش حليفا طبيعيا يزوّدها بالمعلومات، أمّا سوزيني مثلا فإنه يضع الحكومة الفرنسية و ج.ت.و والجيش الفرنسي في سلة واحدة.

في البدايات الأولى عملت المنظمة على مضاعفة التفجيرات وتكثيف عمليات التخريب إلى جانب التركيز على الجانب الإعلامي، حيث أصدرت العديد من المنشورات الداعمة للانضمام إليها وإطاعة أوامرها، فاصدرت جريدتها الرسمية المسماة ببناء فرنسا، كما أصدر العقيد بروازاد نشرية "لي سونتوريون" موجهة لكافة وحدات الجيش الفرنسي من أجل دعوتها إلى التمرد وتحريضها على العصيان، وعلى وقع أعمال التخريب والتفجير الذي تبنته OAS ذابت كل المنظمات الأوروبية المتطرفة داخلها، في الوقت نفسه شرعت المنظمة في زرع شبكتها الموازية داخل الشرطة والإدارة والبوك والنقل والبريد.... بحيث تكون على اطلاع مباشر لحركة الأموال أو المشبوهين⁽⁴⁰⁾.

الملفت للانتباه هو أنّ تأسيس OAS جرى بالموازاة مع محاولات بعث المفاوضات من جديد بوساطة سويسرية، فقد تمكّن أوليفي لونغ من ربط الإتصالات مع بولحروف ولويس جوكس، واقترح الجنرال ديغول أن تكون المحادثات سرّية مع ممثلين ذو مصداقية وسلطة، حتى يتمكنوا من التطرق إلى جميع الجوانب المتعلقة بالمشكلة الجزائرية، وبشكل معمّق و جدّي، وقد توجت هذه المحادثات بإعلان الطرفين الجزائري والفرنسي عن افتتاح المفاوضات العلنية في إيفيان يوم السابع من شهر ماي 1961م، نتج عن ذلك اغتيال رئيس بلدية إيفيان "كامي بلانك" كعقاب له على سماحه بالمفاوضات على تراب البلدية⁽⁴¹⁾، ثمّ إنّ لويس جوكس الذي أخرج الأقدام السوداء لما سأل عن تصريح مصالي الحاج ومشاركة ح.و.ج. في المفاوضات فرد "سألتقي الحركة.و.ج، كما ألتقي بجبهة ت.و"، هذا التصريح أضاع وقتا طويلا، لأنّ الجبهة كانت ترفض المائدة المستديرة وتشترط الإعتراف بها ممثلا وحيدا للشعب الجزائري، وتبيّن فيما بعد أن هذا التصريح كان مناورة لإرضاء بعض الأطراف داخل الأقلية الأوروبية، كما كانت عملية جسّ لنبض جبهة ت.و والضغط عليها وجزّها الى المفاوضات. وعمليا فإنّ له لم يعد للحركة و ج.المصالية وجودا مؤثرا عمليا لأنها تحوّلت إلى جبهة⁽⁴²⁾ FAAD التي قامت بتحريك من مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة أو

⁽⁴³⁾SDECE.

إنَّ أخطر ما قامت به المنظمة خلال الإنقلاب هو إفراغها سجون الحراش وبني مسوس من كل الذين عرفوا بأنصار الجزائر الفرنسية، واستيلائها على أسلحة المحافظة المركزية للشرطة و المقدرة بأربعمائة سلاح آلي. دام الإنقلاب أربعة أيام وثلاث ليال، ونجم عنه خسائر كبيرة، كما تكسرت معه المؤسسة العسكرية و انتشرت الأحقاد بين ضباط الوحدات المتمردة والوحدات المتمسكة بالشرعية و تعمقت الهوة بين الفرنسيين في فرنسا وأوروبيي الجزائر⁽⁴⁴⁾.

ولم يكن فشل انقلاب الجنرالات الأربعة ليثني عزيمة قيادة OAS، الذين واصلوا اتصالاتهم السرية والتنقلات داخل العاصمة وغيرها، نتج عن هذه الإتصالات اجتماعات تحضيرية ساهمت في قيام OAS الثانية بالجزائر خلال شهري ماي وجوان 1961⁽⁴⁵⁾.

في الختام يمكن القول ان الوضع السياسي العام في الداخل الفرنسي وفي داخل الثورة كان متأزما، وان قضية وقف اطلاق النار و ما تم التوصل اليه من خلال مفاوضات ايفيان كان مخرجا للازمة التي عانها الطرفان، مع ما ستشهده الساحة السياسية من مضاعفات خطيرة وجهت الوضع العام الى ما كان عليه في 1962.

هوامش:

- (1)- كان قرار عزل الجنرال ماسو بمثابة الشرارة الأولى لأول تمرد علني يقوم به المستوطنون برعاية الجيش، ففي 22 جانفي من سنة 1960م
- (2)- عند الإعلان عن افتتاح المفاوضات بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة أعلنت قوات الوحدات العسكرية تمردا من خلال انقلاب ضد الجنرال ديغول قاده الجنرالات الأربعة وهم: صالان و ماسو وجوهود وزيلر، يوم 21 و 22 من شهر أفريل سنة 1961م.
- (3)- علي كافي، مذكرات من المناضيل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصة، الجزائر، 1999. ص 257
- (4)- علي كافي، نفسه، ص 257. وكذلك حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 227.
- (5)- تعرف أيضا بقضية سي صالح أو كما أعطي لهذه العملية إسم تلسيت، تلخص في سعي ديغول لتفجير الثورة من الداخل بإجراء اتصالات مع قادة الولاية الرابعة الذين التقوا الجنرال ديغول بقصر الإليزي يوم 10 جوان 1960. وكان من ضمنهم محمد زعموم ومحمد بونعامة، كانت هذه القضية إحدى مناورات ديغول لتفجير الثورة من الداخل. أنظر: لخضر بورقعة، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، دار الأمة للطباعة، الجزائر، 2010، ص ص 45-74.
- (6)- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1977، ص 492.

(7)- وقد اختلفت المصادر حول المدة التي استغرقها اجتماع العقداء العشرة، حيث يذكر علي كافي في مذكراته أن الاجتماع دام 94 يوما، في حين يذكر سعد دحلب في مذكراته انه دام 108 يوم، كما يذكر عمار بوحوش في كتاب التاريخ السياسي للجزائر انه دام 110 يوما و مهما يكن فالاجتماع كان ماراطونيا.

(8)- كافي، مصدر سابق، ص 255.

(9)- تقيّة، الثورة الجزائرية المصدر الرمز المأل، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص 569-570.

(10)- المجاهد، بتاريخ 25 جانفي 1960 ص 08،

(11)- كافي، مصدر سابق، ص 257، عبد القادر، حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، ص 227.

(12)- Ferhat Abbas, autopsie d'une guerre, edition garnier, paris, 1980, p280

(13)- المجاهد في 25 جانفي 1960 ص 8 و 9: دحلب، سعد دحلب، المهمة منجزة: من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص ص 109-111.

(14)- بلحاج، مصدر سابق، ص 483 و كذلك كافي، مصدر سابق ص 261

(15)- عبد القادر، مرجع سابق، ص 235.

(16)- القليل ممن نجو في اجتياز الأسلاك كالظاهر الزبيري وأحمد بن شريف مثلا فيما سقط الكثيرون و منهم العقيد لطفي، الرائد مبارك في الغرب و الرائد علي سواعي و رجاي في الشرق، وهناك من حاول العبور عدة مرات وفشلت ومنهم : حاج لخضر، وعمر أوصديق وعلى كافي .

(17)- حسب فرحات عباس في كتاب: تشریح ثورة ص 309 يذكر أن قيادة الأركان عارضت المفاوضات "للاحتفاظ بحق محاكمتنا" أي محاكمة الحكومة م.ج.ج .

(18)- Alistair Horne, A savage war of Peace 1954-1962, London, Mc Millan, 1977, p 347

(19)- حسينة حماميد، المستوطنون الأروبيون والثورة الجزائرية 1954-1962، ط1، منشورات الحبر، الجزائر، 2007 ص 184 و 3 Horne, opcit, p 3

(20)- ديغول، مصدر سابق، ص 83.

(21)- Jacques Massu, le Torrent et la digne, Paris, plon 1972, p,p 310, 311.

(22)- الزبيري، المرجع السابق، ص 148.

(23)- J.Planchais et P. Eveno, la guerre d'Algérie, dossiers et témoignages, ed la phomic, Alger, 1990, p 282.

(24)- دحلب، مصدر سابق، ص 126-127، وكذلك : تواتي، نفسه، ص 179 .

(25)- ديغول، مصدر سابق، ص 110 وأيضا، الزبيري، عشية وقف... مرجع سابق، ص 157 .

(26)- MAURICE CHALLE, notre révolte, Edition presse de la cité, paris 1968, p 347-349

(27)- مذكرات ديغول، مصدر سابق، ص 110 .

(28)- الزبيري، عشية وقف إطلاق...، مرجع سابق، ص 158 .

(29)- R.buron, cahiers politique de la guerre d'Algérie, plon, paris, 1965, p141.

(30)- Jacque rouviere, le putsch d'Alger, Edition France — empire, paris 1976, p 214-215.

(31)- حماميد، مرجع سابق، ص 201 .

(32)- الزبيري، مرجع سابق، ص 160 – بلحاج، مصدر سابق، ص 180.

(33)- رضا مالك، مصدر سابق، ص 155

(34)- دحلب، مصدر سابق، ص 128

(35)- Jacques,Rouviere: op.cit, p 420

(36)- Yves Courriere, le feux de désespoir, livre de poche, p 269

(37)- Lucien Bitterlin, nous étions tous des terroristes , l'histoire de barbouzes contre l'O.A.S en Algérie, Edition témoignage chrétien, paris, 1983,p 54.

(38)- تواتي، نفسه، ص 159 .

(39)- Alistair horne, opcit, p 500-502

(40)- تواتي، مرجع سابق، ص 164 .

(41)- سعد دحلب، مصدر سابق، ص 123-125، رضا مالك، مصدر سابق، ص 139-140 .

(42)- Mohamed harbi, opcit, pp 371-372.

(43)- السديك أو SDECE أو لفظ على سبيل الإختصار لمصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة في نظام الإستخبارات الفرنسية SDECE، تأسست هذه المصلحة في 28 ديسمبر 1954 على أنقاض مديرية حراسة التراب الوطني TSD..

(44)- المجاهد، كيف أصبح الجيش الفرنسي في نظر العالم الغربي، ج 4، العدد 96، وزارة الإعلام، الجزائر 1984، ليوم 22 ماي 1961 ص 08 .

(45)- Pierre Sergent , je ne regrette rien, la poignante histoires des légionnaires parachutiste du premier ref , fayard, paris 1972, p36 .et aussi Jean Ferrandi, 600 jours avec salan et l'O.A.S,Edition fayard, paris 1969,p148.